الحق في الصحة

بقلم: صلاح هنية

لا يـرى الناس فـي وزارة الصحـة إلا ملفا واحدا اسـمه (التحويلات)، وظل هذا الملف يتضخم في الوعي الشعبي وكأنه الملاذ الأول والأخيـر ولا يوجد ملفات غيره، بحيث لا يقيم المواطن وزنا في الغالب لأي تطور يحدث في القطاع الصحي من بنية تحتية وتجهيزات واسـتقطاب كفاءات (معظمهم يطلبهم ذات المواطن للمستشـفيات الخاصة لعلاجه)، ولا يرى أهمية لما يراه حوله من تبرعات ومسؤولية اجتماعيـة مـن الناس تجـاه المستشـفيات والعيادات الحكومية ودوائر الصحة.

المحزن أن الشـفافية في القطـاع الصحي ارتبطت فقط بالتحويـلات وإجراءاتها، وبات تقييـم أي وزير صحة غادر أو أتـى مرتبطـا بالتحويلات ورؤيـة الناس له مـن نظارة التحويلات، فهو مضطر أن يدعي بطولة حتى لو شكلية في هذا الملف بدايتها تقرير في مجلس الوزراء (لقد استطعنا تقليص التحويلات بشـكل كامل إلى مبلـغ زهيد) وتثور ثائرة الباحثين والمعقبيـن بأن كل هذه الأموال لو أنفقت على تطوير المستشـفيات والعيادات ويتناغم الوزير مع هذه النغمـة ويعتقد أن العمل فـي وزارة الصحة بدأ من عنده وسينتهي عنده.

عمليا، حسب الخبراء الصحيين في كل العالم، يوجد شراء خدمة من خارج القطاع الصحـي في البلد، والأمثلة حاضرة عدد الذيـن يحولون للعلاج من دولهم إلى الأردن مثلا. إذاً، هذا ليس اختراعا فلسـطينيا، ولا تنفق كل الملايين على التحويلات إلى المستشفيات الإسرائيلية وهذا رقم يجب أن ندقق فيه، هناك وزير يتلقى تعليمات صارمة بالتحويل فقط إلى مستشفى معين وعليه إدارة الظهر للمستشفيات الخاصة الأخرى، ووزير لا يتلقى ذات التعليمات.

السـؤال المحوري الـذي يخرجنا من الحديـث والتعليق لهـدف التعليق فقط: أيـن نحن من الحق فـي الصحة؟ وحسـب منظمة الصحـة العالمية فإن الحـق في الصحة ليـس فقط أن يكون المواطن موفـور الصحة على أهميته وأساسـيته رغم أن الملايين يعيشـون الفقر في العالم، إلا أنه يشـمل أن الحكومات يجب أن تهيئ الظروف التي يمكـن فيها لكل فرد أن يكون موفور الصحة بقدر الإمكان، وتتراوح هذه الظروف بين ضمان توفير الخدمات الصحية وظـروف العمـل الصحيـة والمأمونة والإسـكان الملائم والأطعمة المغذية.

وللأسف، فلسطينيا، على مسـتوى الحكومة والمؤسسات العاملـة فـي القطـاع الصحي ونقابـة الأطبـاء والصيادلة والساسة (الذين يركضون رواء التحويلات لإرضاء قواعدهم) لا نرى إلا التحويلات، والدليل أن الحق في السكن كشرط من شروط الصحة غائب، ونرى العمال الذين يعملون في ظروف غيـر آمنة ودون الحـد الأدنى للأجور، والطعـام غير الصحي حدث ولا حرج حتى أن سـلامة الأغذية باتت خارج التغطية، وفوق هـذا وذاك لا نقيم وزنا للمسـاهمات المجتمعية في تطوير القطاع الصحـي، فالمواطن لم يفرح عندما رأى تطورا في قسـم الطوارئ في مجمع فلسطين الطبي في رام الله، ولا التطور في مستشـفى رفيديا، ولا «عالية» الحكومي، رغم أن هذه جميعها تم تطويرها أمام ناظر المجتمع المحلي.

من زمان «الطوشـة» قائمة على القطاع الصحي وليسـت على تطويره والمشـاركة الفعلية فـي تقييمه والتخطيط والتمويل والتنفيذ، سـواء «طوشـة» من يمتلك الإسعاف والطـوارئ منذ ١٩٩٤ هل هي حـق وزارة الصحة أم جمعية الهلال الأحمر الفلسـطيني، و«الطوشة» من يخطط للقطاع الصحـي الحكومة وبالشـراكة مـع مؤسسـات المجتمع الأهلـي الصحية أم نتـرك الأمر لفتاوى مواقـع التواصل الاجتماعـي بحيث تـرى في كل حارة مشـفى مثلا، ما هو دور المستشـفيات الخاصة والأهلية والخيرية، وهذا محور مهم، أين موقع مستشفيات القدس.

فتح ملف القطاع الصحي مرة أخرى، شئتم أم أبيتم، سواء أردتم بالأمر الإعلان عن تنقلات روتينية داخل وزارة الصحة فذهبتم تجاه (ملـف التحويلات) وبات من حق كل مواطن أن يفسـر كما شـاء، وظننتم أن الملف سـيغلق وتمضي الأمور، لكنكم أخطأتم التقييم والتقدير، اليوم، من حقنا أن نعرف لمـاذا لا تتوفر الأدوية في وزارة الصحة، وهل يجب علـى المواطن أن يبتاع أدويته وهو يحمل التأمين الصحي سـاري المفعول؟، ولمـاذا يضطر المواطـن لحمل تأمين صحي حكومي لا يلبي أدنـى الاحتياجات له بمعنى يجب أن يذهب إلى الطبيب في عيادته الخاصة، ويذهب ليطلب من الطبيب أن يجري له تدخلا علاجيا في مستشفى خاص اسرع من المستشفى الحكومي والتأمين الصحي.

فـي غيـاب المجلس التشـريعي، وفي غيـاب أي جهة تراقب وتحاسب، وضياع دور المجتمع المدني، وغياب دور وسائل الإعلام الاستقصائي بات ملحا أن نرفع الصوت عاليا في جمعية حماية المسـتهلك الفلسطيني ومع الشركاء المهتميـن لتثبيـت معايير وأسـس الحق فـي الصحة، ومراجعة التأمين الصحي وسبل تحويله إلى إلزامي، والتزام الأطباء في مؤسسـات القطاع الصحـي الحكومي، وتحديد موقـع القطاع الصحي الخاص والأهلـي في خارطة تطوير القطاع الصحي الفلسطيني.

لا يوجد، اليوم، متسع من الوقت لإثارة النقاش حول قضايا طالما ناقشناها وهناك العديد من الوثائق حولها بل يجب أن ننفـض الغبار عنها ونترك بصمـة في القطاع الصحي لأن النظريات والأسس موجودة ولكننا بحاجة لمن يفعلها، ولا داعي للتسـرع بقرارات إدارية قد تبـدو روتينية ولكن وراءها مـا وراءها وقد يكون المسـتهدفون فيها لا يوجد خلفهم عشيرة ولا عزوة ولا مسؤول سياسي يربطه به نسب أو صداقة أو جيرة وقد تكون فقط شهادة مشفوعة بالقسم أنـه مواطن محترم، ولا تظنوا الظنون أن الضعيف هو من لا يمتلك عزوة ينزل بها إلى الشارع ليغلق حارة أو ميدانا فقد يكون هذا عنصر قوة لأنه يعلـم انه مهني ومحترم وعلى ثقة انه لن يخرج من المعادلة بل سيظل في صميمها.

aya2abd@yahoo.com

ممكنات الفعل الوطني والقومي

بقلم: تحسين يقين

تلكم هي العقلانية والحكمة.
وذلكم هو تحمّل المسؤولية.

كيف عاشـت شـعوب وكيف اختفت أخرى؛ فـإن لم نتأمل بما فعلوا، فلـن نخلص، ولنا في شـعبنا، أي في أنفسـنا القدوة والمثال، فعلى مدار قرن عشنا وبقينا، أفراداً وأسراً وشعباً يحق لنا فعلاً أن نفخر به.

ولولا إيماني بضرورة التذكير بالطريق، ما عدت هنا للكتابة، فما أكتبه نثرته هنا وهناك، لربما جاءلاً فكرة هنا مقالاً هنـاك، لكن ما لنا ونحن هنا إلا تقوية مسارنا معاً، وفق قناعات الجمهور والنخب، ولعل المسـافة بينهمـا اقتربت، بما يملكه شعبنا اليوم من وعي وعقلانية.

أمران أظن المتحدثين في معهد فلسـطين لدراسـات الأمن القومي تم التأكيـد عليهما، وهمـا مرتبطـان ببعضهمـا: إعـادة الاعتبار للعوامـل الذاتيـة، وتجنب عوامـل الضعف. وبالطبع ارتبط بهما حديث عن السـلم الأهلي والإعداد للمسـتقبل، من خلال تطوير التعليم العالي والعام.

وثلاثة أمور لم يلاقيا شغفاً في النقاش، ونالت اهتمامـاً قليـلاً: الاعتراف والتنسـيق الأمني والمصالحة. (وبالطبع فإن الأمرين الأول والثاني مرتبطان معاً)، ومن السـهل معرفة سبب زهد المتحدثين والمستمعين، لعل ذلك يعود إلى فهم عميق للواقع، والميل نحو السياق العملي المقـوي للبقـاء كأكبـر مقاومـة. وارتبط زهد المتحدثين أيضاً بالفعـل التقليدي للمقاومة الشعبية، حيث ذهب الشغف للمقاومة الذكية الأكثـر إبداعـاً، في ظـل تغير الواقـع وتغير اتجاهات الجمهور وقناعاته المتمثلة في الربح لا الخسارة.

ألا يقـود هذا النضـج والعمق إلى شـيء ما سياسي وفكري وثقافي!؟

ليس اليوم، لكن منذ سـنوات دخلت القضية الفلسـطينية مجالات رحبة، قابلة لفعل التحرر، حيث لم يعد بوسـع الاحتلال إطالة فعله، التي صـارت أصلاً من عقدين ونصـف تقصّر عمره، كاحتلال وكدولة قومية، بمعنى أن فلسـطين اليوم أمر واقع، وقضية عادلة أكانت من مفهوم دولي سياسـي ينظر للشـعب الفلسـطيني كدولـة، أو مفهـوم عـادل ينظـر للشـعب الفلسطيني كجماعة قومية كبيرة تستحق نيل الكرامة والعيش الكريم في أي كيانية ممكنة: دولة واحدة.

ليـس اليوم، بـل أمس لم تهزم فلسـطين، ولا شـعبها، فإذا شـعر الساسـة هنا وهناك بالهزيمة، فلهم ذلك، لكن الشـعب الباقي في مختلف جوانب الحياة، هو الأكثر حيوية، ولعل دولة فلسطين الغائبة مثلاً، هي الأكثر حضوراً.

لغة المسـتقبل هي ما نحتاج وخطابه وفعله الذكي، وهـا نحن نحقق إنجـازات، لذلك نحن مدعوون دوماً لمواصلـة الانتصار، الذي نحققه بأبسط الأسـاليب على الأرض: زراعة ومدارس، بينمـا يعجز القوي النووي عـن الفعل الواثق، ويعاني من الوجود، من خلال قادة مهزوزين.

والمهزوز مهزوم، إذ كيف سـتتقبل الأجيال الجديدة في فلسطين والعالم، بما فيه (إسرائيل المهزوزة) اسـتمرار انتهـاكات الاحتلال على الأرض ومصادرة أحلام شعب بالحقوق العادية!

إذا يبقى لنـا الكثير لنناضـل فيه محققين المكاسـب، عبر تجنيب الجيل الجديد أولاً من فكرنا التقليدي وعيوبنا وسـلوكنا الثأري، علماً بأن هذا الجيل والـذي حوله من عمر، بدأ فعلياً التخلـص ممـا لا فائدة منه، سـواء بزهده في دروس مدرسـية لا قيمـة لهـا، أو بحديث عن النزاعات بيننا، أو مواعظ لا تلامس إلا السـطح، عبر المنظومة السـائدة هنا وفي عالمنا العربي بالطبـع، نقول ذلـك ونحن واعـون للممكنات القومية كما يشير العنوان.

ولتقوية جيل التحرير الذكي النبيل، من المهم له أن نراه واقفا على أرض صلبة: من حيث فهم تاريخ فلسطين الاجتماعي والثقافي، خصوصاً الحديث، لما كانته فلسطين من حاضرة للتنوير العربي، كذلك ما كانته فلسطين ضمن سورية الكبـرى والعراق، مـن حضـارات عريقة، كان اليوناني حينما يريـد أن ينظر للحضارة يتجه لهما أي الى الشـرق، كما نفعل نحن اليوم في نظرنا لحضارة الغرب.

وبالطبع، فإن تقوية الارتباط القومي بالحضارة العربية الإسـلامية أمر يزيدنا قوة، لكن أن يتم ذلك بعيداً عن التعصب والعنصرية والإسـلام السياسـي المقتتـل فـي حالـه، والمسـبب للاقتتال والتشـظي فلسـطيناً وعربياً. ولتعد الأمـور الدينية إلى شـكلها الروحـي الفطري الجميل والحرّ.

هـذا مـا نحتاجه فعـلا، لحرب سـتطول من المفروض أن نقطع على الاحتلال مبرراته لجعلها حرباً عسـكرية، فهذا ما يتوق له، ويسـتطيعه، رغم أنه برغم كل شيء أثبت فشله سياسياً.

ولعلنا نغزوه فـي داخله، في بيوته، من خلال تطوير الفعل الفلسـطيني الراقي والإنساني، حيـث سيشـاهد الإسـرائيليون بعيونهم، لا بعيون ساستهم، شعب فلسطين، وسيشاهد العالم، بما نبدعـه من أفعال في مجال حركتنا، فهنـاك ممكنـات عظيمـة، لعـل تسـويق المنتوجات الزراعية البلدية بأسـعار مشجعة، فـي العالم العربـي وغيره، بما فيه إسـرائيل، سـيجعل للزراعة قيمة كبـرى لتتقدم للقتال الإسـتراتيجي. وهنا سـنكون نحـن العاملين والمشغلين في أرضنا لا عمالاً في المستوطنات. ألسـنا قادرين عليه؟ أليس بوسـع مؤسسات السلطة عمل اتصالات يومية للتسويق الزراعي حتى لا يضطر شـبابنا لترك مناطق ج والأغوار للعمل في الخدمات بأجور بسـيطة في المدن أو حتـى التفكيـر بالهجرة؟ ثـم أليس ممكناً قومياً بأن تقبل الدول العربية المحتاجة لهذه المنتوجات على شـراء حاجتها من فلسـطين، وهذا سيكون دعماً رائعاً!

لن ننال المشـروعية إن فكرنا بخلاصنا أفراداً وجماعات ونخباً وقيادات، فقط سـننالها حين نفعـل ذلك على الأرض: خلق الظروف للخلاص الجمعي الوطني.

البقاء الوطني الواعي مقاومة فريدة من نوعها، لذلك يصبح الفعل السياسـي والدبلوماسـي والقانوني والإعلامي والتربوي روافع عظيمة.

هذا سـيكون أكثر أثراً من الانشغال بأمور لن يكون بوسـعنا الآن تغييرها، فإذا كان الخصم يفكر أصلاً بممارسات على الأرض، إذن سنقوي أنفسـنا على هذه الأرض، وليكـن أي لقاء معه لقاء محاسـبة ومساءلة، ان الاهتمام بـ «حاجات السكان»، هو اهتمام بشعبنا الواعي على طريق الخلاص الوطني والتحرر السياسي.

وربما، ما دمنا وطنيين مهتمين بالحال، وبمزيد من الموضوعية والاحترام نتذكر أنه بالرغم من سـنوات الانقسام السـيئ، كان يتم هنا إدارة وطنية اهتمت ببقاء شـعبنا فـي مناطق جيم والأغوار، وقد كانت لتتعمق أكثر لو اسـتمرت بالطريقة نفسها، ولعلنا الآن نستأنفها.

مطلوب مـن المجلس المركـزي ومن القيادة الوطنيـة، التوقف هنا والبنـاء على كل عوامل القوة، وتخفيف عوامـل الضعف؛ فهذا طريق المستقبل وهو طريق الاستقلال والخلاص.

وقتها سـنبحث جدياً في الممكنات القومية بل والعالمية، والظن أن قيامنا بما هو ممكن هنا، سيسـتدعي الممكن قومياً. وأخيراً فإن مجموع الممكنات الفردية سيعني الكثير، فليتأمل كل منا مجال فعله، في أسرته وحقله وغرفة الصف، وغرف صنع القرار، ولنتجنب ما يضيع الوقت من مشاريع وهمية في مجالات عيشنا.

Ytahseen2001@yahoo.com

أي نقابة فنانين فلسطينيين نريد؟

بقلم: عادل الترتير*

عَلِمـتُ عبـر الشـريط الإخبـاري لتلفزيون فلسـطين عن موعد انعقاد اجتماع تشـاوري لتأسـيس نقابـة فنانـي المهـن الدرامية الفلسـطينية (تشـمل قطاعـات المسـرح والسـينما والدراما التلفزيونية) في الخامس مـن كانون الأول لعام ٢٠٢١ في تمام السـاعة الثالثة عصراً في قاعة أبراج الزهراء في البيرة. ذهبـت لحضور الاجتمـاع التشـاوري لأُفاجأ بالعدد القليـل جداً من الفنانيـن في اللقاء، وبالعـدد الأكبر مـن الحضور الذيـن لا أعرف ماهية علاقتهم المباشرة بالمسرح أو السينما أو الدراما التلفزيونية.

فـي بداية اللقـاء، اعتلى المنصـة واقتنى الميكروفونـات مجموعـة مـن المتحدثيـن لمطالبـة الحضـور وبإلحاح بضـرورة انتخاب لجنة تحضيرية لتأسيس نقابة الفنانين حالاً وفـوراً (والتي بدورها سـتقوم بتعيين لجنة\ هيئة تأسيسية لنقابة الفنانين)، مع أن هدف اللقاء والاجتماع المعلن هو تشـاوري نقاشي بالأساس وليس انتخابيا.

بـل ذهـب المنظمون لاحقاً لأبعـد من ذلك بزعمهم أنه إن لم ينتخب الحضور آنياً وفورياً لجنة تحضيرية لتأسيس نقابة الفنانين، فلن يحدث ذلك قبل عشر سنوات من الآن. من دون شـك، فقد كان هذا زعماً غريباً ومزعجاً خاصة إن لم ينطق به أصحاب المصلحة الحقيقيون، أي الفنانين.

فالفنانون هم المسـؤولون بشـكل مباشـر عن قـرار كهـذا، لأنهـم الاشـخاص الذين يعيشون واقع الفن والأعلم بواقعهم وحالهم وتجربتهـم واحتياجاتهم، ومثـل هذا القرار يجـب ان يكون نابعاً منهم بالأسـاس وليس مفروضاً عليهم من جهات أخرى سياسـية أو إدارية أو بيروقراطية، وإن كانت تقصد حسـن الفعل. فمن حق، بل من واجب، الفنانين تقرير متى تكون وكيف سـيتم إنشاء هذه النقابة، خاصة في ضوء تجاربهم الفنية النقابية على مر العقود الماضية.

نقول كل هذا من باب الحرص وكذلك بناء على تجاربنا السـابقة (الناجحة والفاشلة) في هذا المضمار. فنحن في أمسّ الحاجة لبناء جسـم نقابي فني وحدوي تعاوني عضوي ممثل فعّال ومسـتجيب لتطلعات الفنانيـن. فالمطلوب هو ولادة جسـم نقابـي فنـي ولادة طبيعية وصحية، وتأسـيس هذا الجسـم على أسس سـليمة ودقيقة والسير على الطريق الصحيح ليبقى هذا الجسـم شـامخاً ومعمراً ولنضمن ديمومتـه واسـتمراريته وفعاليتـه وليأخذ شرعيته الحقيقية من الفنانين أنفسهم. فقد سئمنا العيش في ظل فجوات الشرعية وأزمات التمثيل وقد حان وقت جَسرُها.

فنحـن نريد نقابـة حقيقية أصيلـة فعّالة قـادرة على حماية حقوق الفنـان، وقادرة على الإنتـاج ورعاية وحماية الفنـان وإيجاد فرص العمل للعاملين في هذا القطاع، وحل مشـكلة الإنتاج والتمويل وإيجـاد الفضاءات والأماكن المناسـبة للعـروض الفنيـة، وخلـق الأجواء الصحية والطبيعية للإبداع. كذلك فنحن نريد نقابة قـادرة على الدفاع عن حقـوق الفنانين وتمثيلهم وإعطائهم حقوقهم، وخلق ظروف ايجابية لهم مثل تأمينات صحية، وحل مشكلة الضرائب المفروضة عليهم، والبحث عن وسائل بديلة عن التمويل المشروط، وإنصاف الفنانين وفق أسـس المحاسـبة والمسـاءلة والعدالة والمساواة، وتعزيز مفهوم العمل الجماعي بين الفنانين والقطاعات الثقافية.

نريد نقابـة فنانين تليـق بالتجربة الفنية وعطائها، وتليـق بالحركة الفنيـة الإبداعية الغنيـة وتلبي مطالبهـا. نريـد نقابة بحجم التضحيـات والعطـاءات والإبـداع تلبـي الاحتياجات التي طال انتظارها. لا نريد جسماً إدارياً بيروقراطياً جديـداً يُفقد الإبداع بريقه، ولا نريد جسـماً هلامياً شـكلياً آخر يتبعثر أو يندثر عند أول اختبـار حقيقي له. نريد نقابة منا وبنـا ولنا. نريد نقابة مبنية على التشـاور والحوار والنقاش والجدل الجاد والعميق، لا على ديمقراطيات الانتخاب الشكلية الصورية على حساب لُب وجوهر العمل الجماعي الإبداعي.

نريد نقابة تستعين بأصحاب الباع الطويل في العمل الفنـي والثقافي والإبداعي وبخبراتهم بدل إهمالهم وإقصائهـم وتغييبهم. نقابة تبني علـى الإرث والجِـد والتعب لمـن أفنوا عمرهـم لرفعـة الثقافة والفنـون بعطائهم واستمراريتهم على مدار العقود رغم الصعاب. نريـد نقابة تراكـم على الإنجـاز وتتعلم من الفشـل وتأخذ العبرة من التجـارب النقابية الفنية السـابقة ولا تكرر نفـس الأخطاء، ولا تتنازع على الحصص والمناصب والمخصصات والمسميات والشكليات والرسميات، بل نقابة تحيي بعضـاً مما عندنا من رصيـد وإرث في المجال الفني النقابي؛ فنحن لسنا بالجدد في هذا الميدان.

يمكننـا التعلم من تجارب عـدة نذكر منها أول تجربة مزدهرة لتأسـيس تجمع مسـتقل للفنانين في العـام ١٩٧٥، أيام ازدهار الحركة المسـرحية والفنية في الوطـن، عندما كانت الفرق العاملـة والملتزمة تعمل بنفس العمل الجماعي أيام فرقـة بلالين وبلا-لين ودبابيس والمسـرح الفلسطيني والكشكول. فقد عملت هذه الفرق علـى إنتاج وخلـق «تجمع العمل والتطويـر الفنـي»، وقـد كان تجمعـاً يضم الفرق المسرحية وفنوناً أخرى من رقص وغناء وموسـيقى. وكان في حينها العمل الفني في أوج عطائـه. وأخذ حينها هـذا التجمع قوته وشـرعيته من أهله ومن الحالة الموجود فيها على أرض الواقع.

سرعان ما تلاشى هذا الجسم، إلاّ أن منهجية بنائـه ونهج عمله وتصميمـه تصلحان حتى لوقتنا الحالي. وتلت هذه الحالة عدة محاولات وتجـارب وتوجهـات فيما بعد لعمـل رابطة للمسرحيين الفلسـطينيين واتحاد للفنانين الفلسـطينيين وأطر مختلفة للسـينمائيين على سبيل المثال (آخذين بعين الاعتبار تباين واختلاف التجربة بيـن هذه القطاعات)، إلاّ أن ضعف وفشل وهشاشة هذه الأجسام النقابية أصاب الحركة الثقافية والفنية الفلسـطينية بمقتل وأرهقها واستنزفها أكثر مما ساعدها وساهم في رفعتها.

الدرس كان واضحاً: ديمومة وعطاء الأجسـام النقابية مسـتمد من قوة شرعيتها التمثيلية ومـن احتضـان أصحـاب الشـأن (الفنانين أنفسـهم) لهذه الأجسـام واحتضانها لهم. وحتـى لا نضلّ الطريق مرة أخـرى فعلينا بناء نقابـة فنانيـن فلسـطينيين تليـق بتاريخ وتضحيـات وتفانـي وإبداع الحركـة الفنية، نقابة للفنانين منهم وبهم ولهم.

---

*عادل الترتير، مسـرح صندوق العجب، رام الله، فلسطين المحتلة

sandouqelajab@yahoo.com

خـــرم إبـــرة

هل نحن أموات؟!

بقلم: رامي مهداوي

منذ مطلع بداية العام الجديد ٢٠٢٢ ونحن نتلقى العديـد من الضربات المختلفة على الأصعدة المجتمعية والسياسـية والاتصادية وبالتأكيد أخطرها الاحتلالية، تلـك الضربات وما أكثرها أصبحت منوعةً وبأشكال مختلفـة؛ وللأسـف مسـتمرة دون توقف لا نستطيع أخذ استراحة ولو بسيطة تُمكننا من التفكير!!

كمجتمع - بالمفهوم الجمعي الكُلي - أصبحنا نكتفي بدور المشاهد، وفي أفضل الحالات نعبـر عن غضبنا من خلال كتابات على وسـائل التواصل الاجتماعي ومجموعات «الواتس آب» ، ومـا أن نكتب بقضية ما حتى تولد قضية أخرى موجعة لتُنسينا الأولى وهكذا.. وهكذا..

يجب أن نعترف وبدون مجاملة أننا نتأقلم بشـكل سـريع مع الضربات الموجعـة دون اسـتخلاص العبـر والـدروس كـي نتجنـب الضربات القادمـة بكافـة أشـكالها، أدّعي هنـا بـأن هـذا التأقلم له أسـبابه الموضوعيـة المنبثقة مـن التجربة التاريخية التي خاضها الشعب في مراحل ومنعطفات ليسـت سـهلة، وأيضاً التأقلم بسـبب ولادة اليأس وفقـدان الثقـة والكفر بالمشـهد العام بكافة مكوناته.

هـل أصبحنـا مُخدريـن فاقدين المقدرة على الحركـة الإيجابية في إنقـاذ ما يمكـن إنقـاذه، ونكتفي فقط بالصـراخ وسـماع الصدى!! لا أعرف متى سـتلد الصحوة الفردية لتنتقـل الـى اسـتنهاض جماعي تحت مظلة كاملة شـاملة أساسها: المواطنة، القانون، الدستور، الحقوق والواجبـات، المسـؤولية الوطنية، الانتماء، الإنسانية، الخدمة المدنية والمجتمعيـة والأهم مـن كل ذلك حب فلسطين بكل ما فيها من أوجاع.

بالتأكيـد المثالية شـيء والواقع شيء مختلف كلياً، لكن ما هو المانع بأن يتحمل كل فرد منّا مسـؤوليته في موقعه الذي يتواجد فيه؟! لماذا نلعـب دور المشـاهد الميـت في القضايا والضربات العامة؟ علينا نزع الخوف مـن قلوبنا وأن نتقدم لفعل الفعل بكل مسؤولية أمام المجتمع.

حتى فـي همـوم الشـأن العام، نتناقـل الأخبـار والإشـاعات وكأن شيئاً لم يكن، والبعض يشعر بالفخر كونـه صاحـب الخبـر الأول لحصد أكبر كمية مـن الإعجاب «اللايكات» والمشـاهدات ليتم تلقيبه بالمُؤثر، وللأسـف دون أي أثر وعلاج لقضية عامـة فعلية ملموسـة علـى أرض الواقع!

ومـن عجائـب وغرائب القـدر، أن هنـاك نسـبة عاليـة ممـن كانوا يشـغلون مواقع في القطاع العام أو المجتمع المدنـي وربما الإثنين معاً ضمن الكرسي الدوار، لا يلعبون دور المشـاهد وإنما دور الناقـد الحاقد المدمـر الذي لا يعجبـه العجب ولا الصيام في رجب كما يقال. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هو ذاته من يتحمل جزءاً من الواقـع الحالي الذي وصلنا له، بالتالي أسهل شيء هو أن يشير فقط بأصابع الاتهام على فلان وعلى علان، دون أن يبادر بأي فعل كان من أجل المساهمة في تصويت الحدث والواقعة التي وقعت.

وحتـى لا تكون الصـورة بالكامل مظلمة، هناك من نقف لهم احتراماً وتقديراً ممـن يقدمون يـد العون والمساعدة في أي حدث عام بحاجة للمسـاندة، دون الانتظـار أو أخـذ الموافقـة من أي شـخص، تجدهم يقفزون للحدث بكل قوة ويحطمون جميع التابوهـات والعوائق، هناك من يقدم بفكره أفـكاراً، وهناك من يقـدم من مالـه دعمـاً، وهناك من يقدم لنا بعضله قوة وإنتاجاً، وهناك من يأخذ القرار في ذات الوقت الذي يسـتمع به للقضية، فكل الحكاية تتلخص بعدم فقـدان الأمل مهما كانـت سـوداوية المشـهد علينا أن نسـتمر ولا نتوقف، كلّ حسـب موقعه وتخصصه.